رغد تغلق هيئة الاسناد.. وإستقبال «ليبي» حافل لمحامي صدام

رأس برزان سقطت بعد إستخدام «حبل رفيع» في الإعدام والبندر رحل بهدوء

عمان ـ «القدس العربي»:

اتخذت كريمة الرئيس العراقي السابق رغد صدام حسين خطوة اخيرة باتجاه اغلاق ملف المساندة القانونية لمعركة والدها الراحل التي انتهت باعدام طائفي شغل الرأي العام العالمي خلال الاسبوعين الماضيين واغلقت رغد مكتب هيئة الاسناد القانونية التي كلفت بقضية والدها منذ عام ونصف تقريبا حيث تم اغلاق مكتب اداري ينسق جهود هذه الهيئة وسحبت رغد الملفات والوثائق ونقلتها الى منزلها في احدى ضواحي العاصمة الاردنية عمان.

وبهذا الاجراء الاداري تفقد هيئة الاسناد التي شكلتها رغد بالتعاون مع نخبة واسعة من المحامين العرب والاجانب صفة الاستمرارية بحيث تم اغلاق ملف الهيئة التي فقدت مبرر استمرارها بعد رحيل الرجل الذي شكلت من اجله.

وتوضح هذه الخطوة ميل رغد صدام حسين عمليا لوقف الاطار القانوني وميلها لتجنب الاسترسال في ادارة دعاوى قضائية تنصح بها او تقترح عليها من عدة اطراف تتعلق بحيثيات عملية اعدام صدام وحقوقه المنهوبة خلال العملية.

ولم توضح رغد التي تولت ملف والدها نيابة عن العائلة خياراتها بهذا الاتجاه، لكن بعض الاطراف القانونية والسياسية تعتقد بان الفرصة مواتية لاقامة دعاوى قضائية في الخارج ضد الحكومة العراقية وضد ادارة الاحتلال الامريكي بسبب طبيعة التعامل مع والدها خلال تنفيذ حكم الاعدام وبسبب نهب حقوقه كأسير حرب كما يقول الزعيم الليبي معمر القذافي.

ويبدو ان رغد تجري تقييما حاليا لمثل هذه الخطوات ومقدار فوائدها، رغم ان بعض المستشارين المخلصين يرون بان على رغد اغلاق الملف بعد ان رحل والدها بطريقة خلدت ذكراه بالنسبة للشعوب العربية لعدة عقود.

الى ذلك ما زالت المحامية اللبنانية بشرى خليل ورغم اعدام برزان التكريتي وعواد البندر مصرة على اكمال مشوارها في الدفاع القانوني عن موكلها طه ياسين رمضان، الذي كان الرجل الثاني في عهد الرئيس صدام حسين والذي لم يتحدد بعد مصيره النهائي، علما بان المحامية خليل قامت بزيارة خاصة الى بغداد لهذا الشأن قبل المشاركة في سلسلة نشاطات اقيمت في العاصمة الليبية طرابلس لاظهار الادانة للطريقة التي اعدم فيها الرئيس العراقي صدام حسين.

وكانت جهات ليبية شعبية ورسمية قد استضافت الاسبوع الماضي نخبة من اعضاء هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي الراحل في اطار نشاطات ومحاضرات وندوات لها علاقة بواقعة الاعدام الطائفي، ولقي اعضاء هيئة الدفاع حفاوة بالغة من الاطر الليبية عند زيارتهم لطرابلس، وكانت السلطات الليبية قد تحدثت عن اقامة تمثال للرئيس الراحل تخليدا لذكراه.

وفي غضون ذلك نقل اعلاميون ومحامون عن المحامي عصام الغزاوي انتقاده الشديد لحيثيات تنفيذ حكم الاعدام بحق كل من عواد البندر وبرزان التكريتي وحصلت «القدس العربي» من مصادر موثوقة على معلومات تؤكد بان الحبل الذي استخدم في اعدام برزان التكريتي مختلف تماما عن الحبل الذي استخدم في اعدام الرئيس صدام حسين رغم ان عملية الاعدام نفذت في نفس المكان ونفس المشنقة مع حرص شديد على عدم تسريب اي وثائق او صور عن واقعة اعدام التكريتي والبندر.

وعلم بان لحظات اعدام التكريتي والبندر صورت ايضا وبنفس الطريقة لكي ترسل الى جهات استخبارية امريكية وايرانية مع تشديد على تجنب نشرها او بثها، كما علم بان الحبل الذي اعدم فيه التكريتي ارفع كثيرا من الحبل الذي اعدم فيه صدام حسين وانه حبل مخالف للمواصفات القانونية المعتادة الامر الذي يبرر انفصال رأس التكريتي عن جسده خلال تنفيذ عملية الاعدام، واكد احد المحامين العراقيين لـ«القدس العربي» بان حبل اعدام التكريتي رفيع جدا وارفع مما ينبغي وبان عملية الاعدام نفذت بدون مقاومة من قبل عواد البندر فيما حصل صراخ بين التكريتي وجلاديه في اللحظات الاخيرة.

وبعد اغلاق وحل هيئة الاسناد للدفاع القانوني انصرف اعضاء الهيئة الاشهر لشؤونهم، وتقول اوساط المحامين الاردنيين بان المحامي العراقي خليل الدليمي وهو المحامي الرئيسي عن صدام حسين يفكر بالاقامة في عمان وتجنب العودة الى بغداد في ظل التهديدات التي تطال حياته وهو الامر الذي منعه في ما يبدو من المغادرة الى بغداد قبل 24 ساعة من تنفيذ الاعدام لاستلام المتعلقات الشخصية بالرئيس الراحل رغم ان الامريكيين طلبوا منه ذلك.

تفاهم بين الحكومة وقيادة البرلمان على تجنب «ملء» مقعدي ابو فارس وابو السكر:

الاردن: نقاشات صاخبة حول الموازنة وضغوط لتأجيل الإنتخابات

عمان ـ «القدس العربي»

ـ بسام البدارين:

إرتفعت حدة الخطابة أمس في البرلمان الأردني على هامش نقاشات الموازنة المالية للدولة في مواجهة وزارة الرئيس معروف البخيت فيما ظهرت الكثير من المطالب المناطقية قبل ان تطرح شعارات ذات بعد سياسي لا علاقة لها بملف الإصلاح او التغيير او حتى التجربة الديمقراطية.

ولليوم الثاني على التوالي ركز النواب على ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وإنتقدوا بشدة إرتفاع الأسعار وركز النائب الإسلامي الشيخ علي العتوم على ان الشعب يئن من الظلم ويصيح من الفقر ويصرخ من البطالة متساءلا من اين الانطلاقة الاقوى لاقتصادنا وهو يحمل على كاهله دينا خارجيا مقداره سبعة مليارات دولار ونيف يستنزف من الخزينة سنويا مبلغ (750) مليون دولار لعلها غرامة على تأجيل دفع اقساطه في حينها.

وتساءل العتوم أين الامن والاستقرار للمواطن، وقد بات يفكر في ليله ونهاره كيف يؤمن لاسرته صفيحة كاز يدفع بها عنه وعن اولاده غول الصقيع، وقد ارتفع سعرها ارتفاعا جنونيا، وخاصة بعد ان قررت الحكومة رفع الدعم عن هذه السلعة، حيث ترك المواطن يصارع زمهرير الشتاء وصفعات البرد بدريهماته الزهيدة وقد انقصتم من الموازنة مبلغ (270) مليون دينار كانت تحمل عنه بعض العبء.

واضاف واين الاعتماد على الذات ومعظم موازنتنا تقوم على الاقتراض اذ ستضطر الحكومة هذا العام لسد عجز الموازنة باقتراض (780) مليون دينار ستبقى تتراكم وتتزايد لسنوات طويلة قادمة بينما تنشغل الحكومة بتسديد خدمة دينها واقساطها.

ولفت النائب الاسلامي زهير ابو الراغب الانظار عندما وجه الشكر للمملكة العربية السعودية لانها انقذت موازنة عام 2007 بسبب مساعداتها غير الدورية وانتقد الحكومة لانها لم تستخدم المساعدات الخارجية في الاتجاه الصحيح بل وظفتها باتجاه زيادة النفقات الرأسمالية.

كما لفت النائب عبد الجليل المعايطة وهو مدير سابق للامن الانظار عندما طالب باعادة النظر بقوافل الخير التي تذهب الى هنا وهناك وهي قوافل ترسلها هيئة ملكية باسم الشعب الاردني وقيادته الى شعوب اخرى تتعرض لكوارث او تحتاج للمعونات وجزء كبير من هذه القوافل يتوجه الى فلسطين كما انتقد المعايطة كثرة المؤتمرات واللقاءات التي تعقد في البلاد تحت عناوين مختلفة، معتبرا انها اصبحت مجالات للتكسب الشخصي، ومعترضا ايضا على توجه وفود رسمية كثيرة للمشاركة في مؤتمرات وتجمعات ولقاءات غير مهمة.

بدوره وصف النائب محمد بني هاني الموازنة المالية بانها لم توضع لخير الشعب بل لخير رجال الاعمال والمنتفعين واصحاب الكروش السمان التي يزداد حجمها، وقال ان الموازنة تكبر بالارقام وليس بالافعال وان الشعب يعاني معاناة شديدة مطالبا ايضا بفتح ملفات الفساد المسكوت عنها مثل البوتاس والخلويات ومصاريف التخاصية وغيرها من الملفات العالقة وخطب النائب عبد المجيد الخوالدة كغيره من عشرات النواب ضد الارتفاع الحاد في اسعار المحروقات، خصوصا تلك التي يستخدمها فقراء المواطنين وقال بان هذه الاسعار وصلت الى حد لا يطاق، معتبرا ان الحكومة مستمرة في جلد المواطن وان استمرار الحال المعيبة والاقتصادية سيقود الى وضع لا تحمد عقباه وهو ما اتفق معه النائب الوسطي محمد الحمايدة الذي تحدث عن غياب مشروعات جديدة منتجة وعن عدم وجود انعكاس حقيقي للنمو الاقتصادي الذي تتحدث عنه الارقام والتقارير على حياة المواطنين واحوالهم المعيشية.

الى ذلك وبعيدا عن نقاشات الموازنة لم يحسم بعد امر مقعدي البرلمان الشاغرين بعد غياب الاسلاميين محمد ابو فارس وعلي ابو السكر اللذين ادانتهما احدى المحاكم فيما عرف بقضية عزاء الزرقاوي الشهيرة قبل تجريدهما من مقعديهما واخراجهما لاحقا من السجن بعفو ملكي خاص.

وعدد مقاعد البرلمان حسب القانون هي 110 مقاعد وبعد شغور مقعدي ابو فارس وابو السكر يمارس المجلس النيابي صلاحياته في دورته الاخيرة بـ108 نائبا وينص القانون على اجراء انتخابات تكميلية لملء المقعدين فيما لا يبدو ان نوايا السلطة تتجه نحو هذا النمط من الانتخابات لان ملف الانتخاب برمته لم يحسم بعد.

وتتحدث اوساط برلمانية عن توافق ضمني بين الحكومة ورئاسة البرلمان على عدم اجراء انتخابات تكميلية ويبدو ان تراخي مجلس النواب في التعامل مع شغور المقعدين كاستحقاق دستوري يؤشر على ان مبدأ التمديد لولاية البرلمان الحالي غير وارد خصوصا بعدما كشف الاسلامي ابو الراغب النقاب عن اتفاق غير معلن بين المجلس والحكومة على تأجيل هذا الاستحقاق.

ويبدو في السياق ان رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي يستغل بندا في الدستور يغطيه في حالة التراخي عن اعلام الحكومة بشغور مقعدين برلمانيين، فيما يصر الاسلاميون على ان شغور المقعدين نتج عن عملية اقصاء سياسي للنائبين ابو السكر وابو فارس، ملمحين الى ان عدم الابلاغ دستوريا بشغور المقعدين خطوة اضافية خاطئة وخارج السياق الدستوري.

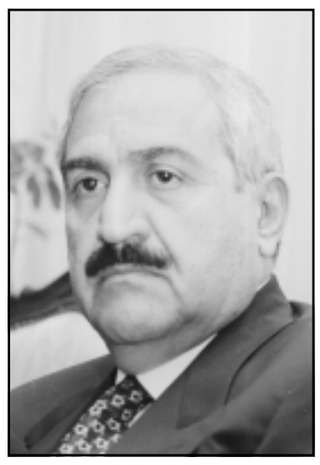

عبد الهادي المجالي

ومن الواضح ان الامتناع عن اللجوء لانتخابات تكميلية حسب النص الدستوري اصبحت دليلا ضمنيا على خطط الدولة بالاستعداد للانتخابات المقبلة هو تجنب تمديد ولاية البرلمان الحالي وهو خيار يدفع بقوة نحوه رئيس النواب المجالي ورئيس مجلس الاعيان زيد الرفاعي، وهو ما ألمح له رئيس الوزراء السابق طاهر المصري في اخر تصريحات صحافية له كشف خلالها النقاب عن شخصيات برلمانية تضغط باتجاه تمديد ولاية البرلمان الحالي وبالنتيجة تأجيل الانتخابات العامة كاستحقاق دستوري.

«العربي» تشن هجمات عنيفة ضد مبارك.. والنيابة تكشف مخالفات خطيرة في قضية الدم الملوث.. وروايات عن مشكلة شيرين وعمرو دياب

مطالب بعدم تشبيه صدام بعبد الناصر.. وصراع اعلامي بين رئيس نادي القضاة ووزير العدل.. ومعارك حول «الاخوان» والدستور والاقباط

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس، عن استقبال الرئيس مبارك وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس والمؤتمر الصحفي الذي عقدته مع وزير الخارجية أحمد أبو الغيط وافتتاح الرئيس مبارك مدينة القرنة الجديدة في الأقصر وعددا من المشروعات في محافظة المنيا ومناقشات مجلس الشعب حول فضيحة أكياس دم شركة هايدلينا، والموافقة على رفع الحصانة عن صاحبها، الدكتور هاني سرور وكيل اللجنة الاقتصادية بالمجلس وعضو المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك بالحزب الوطني الحاكم وحبس 6 من قيادات الإخوان، بتهمة القيام بعملية غسيل أموال، والانتماء لجماعة محظورة وموجة برد شديدة، وإعدام برزان التكريتي وعواد البندر.

وتركزت ابرز التحقيقات والتعليقات على فضيحة أكياس الدم الفاسدة ومشروع بوش الجديد لفرض الأمن في العراق، وجولة رايس، وإعدام صدام حسين، وقضية كتاب الدكتور محمد عمارة، ومعارك التعديلات الدستورية، وقد اضطررت لتأجيل الكثير منها ونتمنى أن ننتهي من نشرها تباعا، مثل معركة كتاب صديقنا المفكر الاسلامي الكبير الدكتور محمد عمارة واعتذاره عما ورد فيه وقضية الإخوان المسلمين، والأقباط والدستور، واستمرار المعارك حول اعدام صدام حسين، ومعركة فضيحة أكياس الدم وهجمات ازعجتني رغم خوفي من موجة البرد، ضد رئيسنا، بارك الله فيه ورعاه، الى آخر الدعاء المستجاب ان شاء الله، وإلى شيء مما لدينا اليوم:

فضيحة الأكياس

ونبدأ تقريرنا اليوم بفضيحة أكياس الدم الملوثة، حيث قامت «المصري اليوم» أول أمس ـ الاثنين ـ بتفجير مجموعة من الأسرار في تحقيقين الأول لزميلنا صابر مشهور وجاء فيه:

«وتبين المعلومات أن سرور ورد 10 ملايين فلتر للمستشفيات الحكومية، ورفض تعقيمها في الطاقة الذرية وحصلت «المصري اليوم» على بعض المستندات من مصادرها داخل شركة «هايدلينا» تفيد بأن الشركة لم ترسل أي فلتر لتعقيمه داخل هيئة الطاقة الذرية منذ عام 1997 وحتى عام 2003 حيث أنتجت 10 ملايين فلتر اشترتها المستشفيات التابعة لوزارة الصحة واستخدمها المرضى.

وأضافت المعلومات أن شركة «هايدلينا» تحتكر سوق فلاتر الغسيل الكلوي في مصر منذ سنوات بسبب نفوذ هاني سرور داخل الحزب الوطني حيث انه أحد أعضاء لجنة السياسات بالحزب ورئيس جمعية مستثمري مدينة 6 أكتوبر وأوضحت المصادر أن تعقيم الفلتر الواحد كان يكلف سرور مبلغ جنيه واحد عن كل فلتر، وأنه بذلك وفر 10 ملايين جنيه لصالح شركته، وأوضحت المصادر أن شركة «هايدلينا» كانت تكتفي بتعقيم الفلاتر التي تصدرها للخارج فقط وتمتنع عن تعقيم الفلاتر التي توردها إلى مستشفيات وزارة الصحة».

والتحقيق الثاني كتبه زميلنا محمود محمد وجاء فيه: «حصلت «المصري اليوم» على صور من مستندات من تحقيقات النيابة العامة، تثبت قيام د. هاني سرور بسداد مصروفات عضوية نادي السادس من أكتوبر لبعض العاملين بإدارة التفتيش بوزارة الصحة ومنح آخرين مكافآت نظير خدماتهم، كما كشفت مستندات أخرى صادرة من إدارة العقود والمشتريات بوزارة الصحة والسكان، أن أمر التوريد لشركة «هايدلينا» للصناعات الطبية المتطورة، قد صدر في 2 فبراير 2006 أي بعد اكتساب د. هاني سرور عضوية مجلس الشعب، وهو ما يتنافى مع مزاعم د. حمدي السيد، بأن التوريد تم قبل عضوية سرور بالمجلس».

وإلى التعليقات في نفس العدد حيث خصص زميلنا وصديقنا مجدي مهنا عموده ـ في الممنوع ـ لمهاجمة صديقنا الدكتور حمدي السيد عضو مجلس الشعب ورئيس اللجنة الصحية ونقيب الأطباء بقوله: «ما الذي جرى للدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء، رئيس اللجنة الصحية بمجلس الشعب؟ لقد عرفناه مدافعا عن الفقراء وعن الناس البسطاء وعن حق المواطن المصري في أن يحصل على العلاج وعلى الدواء، وعرفناه مهاجما شرسا ضد كل إهمال أو تسيب أو انحراف في قطاع الصحة.

اليوم نشاهد حمدي السيد يدافع عن الشركة التي أنتجت أكياس الدم الفاسدة، ويدافع عن أصحابها، وليته يقدم تبريرات مقنعة أو أسانيد قوية، لكنها كانت تبريرات واهية وأسانيد ضعيفة، ثم في حوار نشرته «المصري اليوم» منذ ثلاثة أيام يكيل أخطر الاتهامات إلى النائب حيدر بغدادي دون دليل، ما هذه القائمة الطويلة من الاتهامات التي تناقض بعضها وتكشف عن غرض في نفس الدكتور حمدي السيد.

كيف يتهم زميلا له في البرلمان بمثل هذه الاتهامات المرسلة التي ليس عليها أي دليل ما هي هذه الحسابات؟ وما هي أسماء الشركات الأجنبية؟ وكيف عرف الدكتور حمدي السيد أن حيدر بغدادي تحركه أغراض خاصة ليست نابعة من حب الوطن أو المواطنين وهل ما تقوله أنت نابع من حب الوطن والمواطنين؟ وهل دفاعك عن صاحب شركة «هايدلينا» وعن الأخطاء في منتجه نابع من حب الوطن والمواطنين؟ ما هذا السقوط المروع للدكتور حمدي السيد؟ وما هذا الدفاع المتهافت؟ وما هذه الشجاعة في الباطل؟ حرام ما يفعله حمدي السيد بنفسه، فهو قيمة كبيرة نعتز بها، لكنه يسعى إلى تبديدها، لماذا؟ هذا هو السؤال الذي على نقيب الأطباء أن يجيب عنه فهذا الانقلاب في شخصية حمدي السيد لا يرجع الي التقدم في العمر وكبر السن وحده!».

وفي نفس العدد قال زميلنا بالجريدة محمود مسلم: «الواقعة تؤكد، بما لا يدع مجالا للشك التداخل بين المال والسياسة وإذا كانت التعديلات الدستورية المطروحة ترفع شعار المواطنة وعدم خلط الدين بالسياسة فإنه يجب خلق حوار مواز حول تداخل رجال الأعمال في العمل السياسي ووضع حدود للفصل بينهما فإذا كان القانون يتعامل مع هذه الظهرة فإن الواقع يؤكد عدم تفعيل هذه المواجهة، تبقى نقطة أخيرة تعلق بدور الحزب الوطني في هذه القضية وبنظرة بسيطة نكتشف أن جميع أطراف الأزمة ينتمون لحزب الأغلبية سواء سرور التايواني صاحب الشركة المتهم وزميله ومحاميه د. حمدي السيد أو صاحب البيان العاجل النائب حيدر بغدادي وبالتالي يجب على أصحاب نظرية المؤامرة أن يبتعدوا عن أي أسباب سياسية وراء الأزمة وليتأكدوا أن نفوذ المال أكبر بكثير من النفوذ السياسي أو الحزبي أما أعجب ما في سمعته فهو تبرير النائب رجب حميدة على قناة الصفوة في برنامج الزميل جمال عنايت بأن القضية تم تهويلها للتغطية على قضايا أخرى مثل جريمة التوربيني وأطفال الشوارع وهو نفس التبرير الذي ساقه الكاتب الكبير فهمي هويدي في مقاله الممنوع ب«الأهرام» والذي نشرته جماعة الإخوان المسلمين على موقعها الالكتروني عند حديثه عن تصعيد أزمة ميليشيات طلاب جامعة الأزهر لذا أطالب الصحف بأن تكف عن إثارة أي أزمات أو قضايا تهم الناس حتى يتم حل مشكلة التوربيني، حتى يرتاح حميدة وهويدي وحمدي السيد!!».

الساخرون والأكياس

وإلى الساخرين وفضيحة الأكياس، وما تبقى مما قاله زميلنا محمد الرفاعي، كاتب «صوت الأمة» الساخر والمتألق، في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ «لا تتوقف إنجازات الحزب الحاكم حتى صار الوطن مجرد جثة يتنازعها الحانوتية والترابية، من أول انجازات العبارة العام الماضي، بتاعة الأخ ممدوح إسماعيل عضو مجلس الشورى بالتعيين، يعني اللي عينه الريس مافيش حد انتخبه، عشان ما يقولوش العيب فينا وصديق الأخ زكريا عزمي صاحب ثورة الحجاب في مجلس الشعب، والتي راح ضحيتها ألف مواطن مصري في لحظة واحدة، وطبعا هرب فورا ومحدش يسأل مين اللي هربه؟! هو شاطر وهرب لوحده ياعالم عاوزة جنازة، وتشبع فيها لطم، وبلاش حكاية أنفلونزا الفراخ، عشان ما يقولوش علينا بنرمي قفة البلاوي في وش الحكومة السمح، عشان يعني نشوهه، وخلينا في انجاز الواد التوربيني اللي فضل 15 سنة يقتل في العيال، بتفويض من المجلس القومي للطفولة، ووزارة الداخلية ملخومة في المظاهرات اللي كل شوية تطلع في حته، وكأن العيال الصبع بتلعب معاهم استغمائية، وما كاد العام الجديد يبدأ حتى بدأت الصحافة تتناقل أخبار أحدث انجاز للحزب ورجاله، وهو توريد 40 ألف كيس دم ملوث، من شركة الأخ هاني سرور وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، الى وزارة الصحة وبدأ كل واحد يرمي الانجاز على جتة أخوه، واحد يقولك احنا مالنا، المصريين ما بقاش عندهم دم، والشوية الجبلات اللي عندهم تلاقيه مليان بلاوي سودة، والتاني يقولك، الأكياس سليمة بدليل أننا حطينا فيها قبل كده عينات بول، وفضلت العينات سليمة والثالث يقولك ده شعب جبله كله حمير وكلاب وما حصلوش أي حاجة، هايرمي بلاه بقى على الدم الملوث!! ويا أيها الحزب الوطني أبو انجاز ورا إنجاز، سايقين عليك النبي ياشيخ تخلي الإنجازات ليكم، مش عاوزين من خلقتكم حاجة يعني كل واحد فيكم يشيل إنجازه لنفسه وعيلته وصحابه».

ونترك إنجاز وراء إنجاز لنتحول إلى كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب وقوله يوم الاثنين في بابه ـ نص كلمة بـ«الأخبار»: «مع فضيحة أكياس الدم الملوثة تأكد أن النائب هاني سرور يتعامل تجاريا مع الحكومة الأمر الذي لا يجيزه الدستور لأعضاء المجلس، ولم يتخذ المجلس أي قرار جزائي لهذه المخالفة، ربما لأن تعامل أي عضو مع الحكومة شيء عادي يحدث كل يوم، وربما لأن د. فتحي سرور لا يحب الأذية، وربما لأن النائب حزب الوطني والوطني حظه قليل في بعض أعضائه كنواب الكيف ونواب القروض، إلخ، ويقال إن سبب هذا الحظ القليل عمل معمول للحزب الوطني بالعكوسات والحنجل والمنجل».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا، بارك الله فيه ورعاه، إلى آخر الدعاء المستجاب إن شاء الله، رغم أنوف النفاثين وأصحاب الأعمال السفلية والعكوسات، وللأسف قرر رئيس تحرير العربي عبدالله السناوي، بدون زميلنا وصديقنا الانضمام إليهم، طبعا، كيف استمر في اعتباره هكذا وقد قال قولا أغضبني من عينة: «عندما أوشك الرئيس مبارك على زيارة مؤسسة عتيدة أصدرت جهات نافذة مقربة من الرئاسة تعليمات مشددة للمسؤولين الكبار في هذه المؤسسة تقضي بألا يبادر أحد من مستقبلي الرئيس بطرح سؤال حول قضية حساسة أو دعوة الرئيس لإبداء رأيه فيها، وأن يمضي الحوار مع النخبة المختارة بالطريقة التي يختارها الرئيس، وفي الموضوعات التي يحددها، وأن يتحدث فيما يشاء، دون استفسار من أحد على بعض جوانب ما يقول، وبدا ـ بمنطق التعليمات ـ أن الهدف منها هو «عدم إزعاج الرئيس»! وهذا منطق سياسي خطير في دلالاته ونتائجه على مستوى إدارة الدولة المصرية، ومتابعة المستجات في البلد والمنطقة والعالم فمن واجب الرئاسة في بلد محوري مثل مصر أن تتابع وبالتفاصيل، ما يجرى فيها ومن حولها، وأن تستمع الى وجهات نظر أخرى في مجريات السياسة المصرية.

وجرت العادة ـ في كثير من اللقاءات مع رئيس الجمهورية ـ بنصح الضيوف من المصريين وكبار المسؤولين ألا يطرحوا على الرئيس ما قد يزعجه، والرئيس مبارك ـ عادة ـ يفضل الحديث على سجيته في الاجتماعات المغلقة، وعندما يفتقد إلى المعلومات الرئيسية أو تحجب عنه، يجد نفسه يتحدث عن انطباعات عامة لأقل من أن توصف بالرؤى السياسية في إدارة الدولة، ويجري في بعض الأحيان التراجع عنها لما تسببه من ارتباكات للسياسة المصرية في محيطها الاقليمي والدولي، مثل تصريحاته عن الشيعة في العراق ونصيحته للرئيس الروسي بوتين بتمرير رئاسته وتعديل الدستور لذلك الغرض.

وفي بعض اللقاءات مع قادة دول يلجأ الرئيس مبارك الى الصمت مكتفيا بالتقاط الصور، تاركا لبعض معاونيه مهمة الحديث عن السياسة المصرية ومواقفها.

وهذه كلها من تداعيات سياسة «عدم إزعاج الرئيس» وقد يقال ان حاجة الرئيس للراحة بعد الوعكات الصحية التي انتابته في السنوات الأخيرة من وراء هذه السياسة ولا يعارض أحد في حق رئيس الجمهورية في الراحة والعلاج وعندما طلب من المسؤولين الكبار في المؤسسة الإعلامية العتيدة التي زارها الرئيس مؤخرا اتخاذ ما يلزم حتى لا يضطر الرئيس الى صعود سلالم، فإن هذا أمر طبيعي له مقتضياته التي نحترمها، غير أن مثل تلك الأحوال تستدعي من رئيس الجمهورية وفق القسم الدستوري أن يتخذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار البلاد وضمان انتقال السلطة فيها بعده ـ أطال الله في عمره، كأن يعين نائبا لرئيس الجمهورية أو يتبنى خطة واسعة ومقنعة لإصلاح دستوري شامل، غير تلك التعديلات الدستورية المزمع الاستفتاء عليها يوم 7 إبريل المقبل، فالتعديلات بالطريقة التي أعلن عنها، وبنصوصها الجديدة، أقرب الى «التهريج الدستوري» وتحيل دستور 1971 إلى مسخ يستحق بالضرورة تعديل التعديل مرة أخرى».

وليته اكتفى بما قال، وانما سمح لمن لا أود معرفته وهو سعيد السويركي ـ المسؤول عن التحرير المركزي بالجريدة لأن يقول في عمود له عنوان هو ـ بالصدفة ـ «يريد الرئيس حسني مبارك الاستمرار في حكم مصر إلى ما لا نهاية ليس فقط في حياته بل يرغب في تحديد من سيخلفه في حكم البلاد، لأنه الرئيس الأوحد والحكيم الأوحد والصالح الأوحد لتولي المنصب الرئاسي الرفيع وبالتالي فمهمة اختيار من يحكمنا تقع على عاتقه الى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا، وكأن مصر أصيبت بالعقم ولم يعد هناك من يصلح لقيادة البلاد سوى من ينتهي اسمه بلقب العائلة مبارك ولا فرق إن كان اسمه جمال أو هيثم أو محمد آخر يذيقوننا من العذاب ألوانا وأشكالا استكمالا لمسيرة الديمقراطي الأول «حسني مبارك» الذي نجح في إصابة البلاد بحالة من العقم واللا مبالاة بفضل حكمته ورؤيته الثاقبة التي جعلت «قطر» أهم دورا من مصر ودبي أكثر شهرة من القاهرة!! وقناة الجزيرة أفضل مئات المرات من تليفزيون الريالة العظيم الذي يضم مجموعة من المعاتيه الأكثر عظمة! ولهذا يسعى الرئيس وبقية الجوقة في الحزب الديمقراطي ووسائل الإعلام التي يحتلها «عيال رقيعة» على استعداد لبيع «اللي خلفوهم بجوز جنيهات»! إلى ترديد نغمة أن موقع الرئيس قد أعد خصيصا لآل مبارك الذين نجحوا في قيادة البلاد إلى الهاوية وأذلوا البلاد والعباد وتركوا مصر نهبا لحفنة لصوص من رجال الأعمال الوحشة الذين يتصدرون الساحة السياسية والاقتصادية فيما تحاصر الأحزاب ويمنع ظهور أي أصوات لديها طول نفس وقادرة على الاستمرار في قول لا للرئيس وولده.

معارك القضاة

وإلى معارك القضاة التي بدأت تعود، لسببين الأول التعديلات الدستورية التي طلب الرئيس مبارك ادخالها على 34 مادة، وما ينشر عن تقليص الإشراف القضائي على الانتخابات والثاني بسبب قرار وزير العدل تعيين قاضيات، وقد نشرت «صوت الأمة» حديثا للمستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي القضاة أجرته معه زميلتنا هدى أبو بكر، قال فيه «بعد الإعلان عن أسماء الدفعة الأولى للقاضيات اللاتي سيتم تعيينهن في محاكم الأسرة ثبت أن ملاحظات القضاة الإصلاحيين كانت في محلها وأن مخاوفهم حقيقية، فالأسماء التي أعلن عنها كلها لكريمات مستشارين ومسؤولين بسلك القضاة تربطهم صلات قرابة بوزير العدل المستشار ممدوح مرعي ومن بينهم أيضا ابنة المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية وابنة المستشار فاروق شحاته نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية السابق.

المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي القضاة شن في تصريحات خاصة لـ«صوت الأمة»» وفي أول رد فعل للنادي على الأسماء المرشحة للتعيين كقاضيات بمحاكم الأسرة هجوما عنيفا على المستشار ممدوح مرعي وزير العدل والمستشار مقبل شاكر رئيس مجلس القضاء الأعلى واصفا اختيارهما لأسماء القاضيات السبع بأنه ضربة في مقتل لقضية تعيين المرأة في القضاء وأنه لا يمثل فقط اعتداء على حقوق الآخرين لكنه اغتيال لمصداقية وشفافية مجلس القضاء الأعلى والعمل الذي يقوم به.

وقال إن الإعلان عن اختيار أسماء للعمل كقاضيات دون قواعد معلنة مسبقة هو استمرار من مجلس القضاء الأعلي في سياساته التي يتبعها في التعيين والتي وصمها وزير العدل بنفسه في تصريحاته بأنها مهزلة واعتبر المستشار زكريا عبدالعزيز ما يجرى من المجلس بأنه اعتداء على العمل القضائي ككل لأنه يفقد الناس الثقة في القضاء ويؤدي الى احباط الشباب كله فحين تنشر هذه الأسماء فجأة ودون أي اختبارات أو ضوابط في الاختيار فإن أقل شيء يمكن أن تقوله باقي الخريجات بأنها «محجوزة مسبقا لهم»!!

وأضاف عبدالعزيز خلال الجمعية العمومية الأخيرة للقضاة ناشدت مجلس القضاء الأعلى بالكشف عن الدراسات والقواعد والضوابط التي أعددها لتعيين المرأة في القضاء حيث اننا نشكو من عدم توافر هذه الضوابط عند تعيين الشباب في النيابة العامة وهو ما حرفه البعض بعد ذلك بأن نادي القضاة ضد تعيين المرأة قاضية وشنت حملة لتشويه النادي في هذا الصدد، واليوم ومع الاعلان عن هذه الأسماء فالمهزلة مازالت مستمرة ومجلس القضاء لم يضع شروطا أو ضوابط للاختيار بدليل انه اختار الأسماء من أبناء المستشارين.

وقال المستشار زكريا عبدالعزيز ما ذكرته في الجمعية العمومية كنا نطالب به منذ زمن طويل ولم يكن المقصود به أننا ضد عمل المرأة قاضية كما قيل ولكن كان المقصود معرفة المعايير التي سيتم الاختيار على أساسها».

أما زميلنا وصديقنا اسماعيل منتصر رئيس تحرير مجلة «أكتوبر» فقد اختار في بابه ـ هواء الأفكار ـ مناقشة الإشراف القضائي على الانتخابات، بقوله: «هل تحتاج المادة 88 إلى تعديل؟! أعتمد في الإجابة عن هذا السؤال إلى الرجوع لوقائع الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتي تفجر فيها الخلاف بين الحكومة وبعض القضاة بشكل حاد، في هذه الانتخابات تعرض القضاة لما لم يتعرضوا له على امتداد الانتخابات التي أشرفوا عليها، وأتذكر أنني سمعت أحد القضاة يتحدث الى قناة الجزيرة الفضائية ويؤكد أن أربعة قضاة ممن يشرفون على الانتخابات تعرضوا للضرب ويذكرهم بالاسم ويذكر اللجان التي شهدت واقعة تعرضهم للاعتداء.

معركة شيرين

وإلى معركة الفنانة والزوجة السابقة للمطرب والفنان عمرو دياب، شيرين رضا، وقضيتها، التي قال عنها زميلنا محمد نور بجريدة «الغد» لسان حال حزب الغد، مجموعة زميلنا أيمن نور: «هل أحد مازال يذكر اعتراف رئيس وزراء مصر بتلفيق قضية دعارة لحنان ترك ووفاء عامر؟ هل سأل نفسه ماذا لو كانت هذه السيدة أو تلك أخته أو بنته أو أمه!!

فتحركت الأجهزة على أتم وأكمل وجه إعمالا لمبدأ «سيادة القانون» لتحرير الواقعة وتسجيل زيارة السيدة وصديقها لقريب زوجها الذي هو في عمر ابنتها!!

اصفر وجه العدالة واحمرت فجأة عين القانون، المعصوبة التي لا تفرق بين شيرين رضا وممدوح إسماعيل فشيرين رضا أغرقت خيال رجال الضبط والربط والسيادة في احتمالات وشكوك وظنون وخيالات مريضة بينما أغرق ممدوح إسماعيل ألفا من البسطاء الفقراء في مياه نقية طهرتهم من دنس الدنيا ووسخ الضمائر المريضة والنفوس المعتلة، ممدوح إسماعيل لم ترق جريمته لأن يستوقفه رجال الضبط والربط ممن استشارهم موقف شيرين رضا فاستوقفوها وأحالوها للنيابة التي أفرجت عنها فلم تروق الفكرة لأصحاب الهمة وقادة المهمة، فسربوا الخبر للصحف في صباح اليوم التالي بنشر عرض السيدة، لاحتمال ـ مجرد احتمال ـ مصدره مجرد خيال يعاقب عليه الشرع والقانون!! لكنه العناد والمكابرة.

طبعا لو كانت الست شيرين من ذلك الصنف الطروب واللعوب ما كنا سمعنا خبرا عن الواقعة الساذجة.

منذ أعوام ليست بالبعيدة طالعتنا مجلة قومية بحوار دار بين رئيس الوزراء ـ وقت ذاك ـ الدكتور كمال الجنزوري ورئيس تحرير هذه المجلة سأله فيه رئيس التحرير عن حكاية القضية التي اتهمت فيها الفنانة المحترمة حنان ترك والفنانة وفاء عامر، بكل بساطة وتلقائية أجاب رئيس الوزراء قائلا: لقد علمت أن القضية ملفقة وقد أمرت بالإفراج عنهما ومحاسبة المسؤول وإلغاء ما اتخذ من إجراءات!!

كم كان شريفا الجنزوري عندما اعترف بالحقيقة ودفع هذه الوصمة عن سمعة وشرف سيدتين هما في النهاية في عمر بناته لكننا ك